

Distr.: General
4 November 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير
الأربعين المتعلق بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، والذي يغطي الفترة من
٢١ نيسان/أبريل حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهو التقرير الذي ورد إليّ من
الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير.

(توقيع) بان كي - مون



مرفق

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير التي يرفعها الممثل السامي بموجب المرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أتقدم إليكم طيه بالتقرير الأربعين للممثل السامي راجياً أن تفضلوا بتعميمه على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا التقرير هو تقرير السادس إلى الأمين العام منذ توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وهو يغطي الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وسيكون من دواعي سروري أن أزودكم بأي معلومات أخرى تزيد عن المعلومات الواردة في التقرير المرفق، إذا ما طلبتم أو طلب أي عضو من أعضاء المجلس ذلك، أو كانت لديكم أي أسئلة عن محتوياته.

(توقيع) فالنتين إنزكو

التقرير الأربعون للممثل السامي للبوسنة والهرسك عن الفترة ٢١ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي غضون هذه الفترة قمت رسمياً في أول أيلول/سبتمبر بتسليم مهامني بوصفي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي إلى بيتر سورنسن الذي أقيم معه حالياً تعاوناً وثيقاً. ويمثل تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خطوة محمودة إلى الأمام اتخذها الاتحاد لتحمل مسؤولية أكبر في توجيه عملية الإصلاح في البوسنة والهرسك في سبيل انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي. ويعني نقل هذه المهام أيضاً أنه سيكون بوسعي الآن تركيز جهودي حصراً على ولايتي في إطار المرفق ١٠ للاتفاق الإطار العام للسلام، بما في ذلك التصدي للتحديات المستمرة التي تعترض الاتفاق.

وبعد مرور أكثر من سنة على إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لا تزال البوسنة والهرسك بدون حكومة جديدة على مستوى الدولة، وهي مسألة انعكست في استمرار تدهور الحالة السياسية وكانت أحد مسبباته على حد سواء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غياب الاتفاق بشأن وضع ميزانية لعام ٢٠١١، يجري منذ كانون الثاني/يناير تمويل مؤسسات الدولة في إطار آلية تمويل مؤقتة مقيّدة. وفي هذا السياق، قامت وكالات التصنيف الائتماني الدولية بخفض التوقعات للبلد، منوهة على وجه التحديد إلى سلبية الحالة السياسية. وأشارت المفوضية الأوروبية أيضاً في تقريرها المرحلي السنوي بشأن البوسنة والهرسك إلى المشاكل السياسية التي يعاني منها البلد^(أ). وعلى الجبهة الاقتصادية، قدرت نسبة البطالة المسجلة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١ بحوالي ٤٣ في المائة من القوة العاملة، في حين انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الأول لعام ٢٠١١ بنسبة ١٩,٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٠.

(أ) لم تحقق البوسنة والهرسك إجمالاً تقدماً كبيراً في مجال تحسين الأداء وزيادة الكفاءة على جميع مستويات الحكم. وبعد سنة على إجراء الانتخابات العامة، لا يزال يلزم تعيين مجلس للوزراء على مستوى الدولة. ويفتقر الممثلون السياسيون إلى رؤية مشتركة بشأن التوجه الذي يتعين أن يسلكه البلد. ولا يزال إنشاء آلية تنسيق فعالة بين الدولة والكيانات ومقاطعة برتشكو لازماً بصورة ملحّة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالاتحاد الأوروبي وعمامة التشريعات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي (Commission Staff Working Paper, Bosnia and Herzegovina 2011 Progress Report).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت جمهورية صربسكا في اتخاذ الإجراءات القانونية والسياسية التي تطعن في مؤسسات الدولة وصلاحياتها وقوانينها، وتتحدى سلطة الممثل السامي في إطار الاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، إلى جانب الاضطلاع بأنشطة أخرى مخالفة للاتفاق ولا سيما فيما يتعلق بالمرفقات ٢ و ٤ و ١٠. وكما أشرت في تقريرتي الخاص إلى مجلس الأمن في ٩ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا استنتاجات في نيسان/أبريل واتخذت قرارا يقضي بإجراء استفتاء بشأن قرارات الممثل السامي، بما في ذلك القرارات التي أنشئت بموجبها المحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، وتتجاهل و/أو ترفض رسميا المبادئ المكرسة في إطار المرفق ١٠ والمرفق ٤ من الاتفاق الإطاري العام للسلام، وتشكل بالتالي انتهاكا لاتفاق دايتون. وعلى الرغم من أن قرار إجراء الاستفتاء الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٣ نيسان/أبريل ألغي في وقت لاحق في ١ حزيران/يونيه، فإن الاستنتاجات المثيرة للجدل التي اتخذت في التاريخ نفسه - والكثير منها لم يُبلغ صراحة وظل إشكاليا - لا تزال مؤثرة في السياسات التي تنتهجها جمهورية صربسكا إزاء مؤسسات البوسنة والهرسك والممثل السامي.

كما استمر اللجوء إلى الخطاب الدعائي القومي التحريضي، بما في ذلك إدلاء المسؤولين من جمهورية صربسكا بالمزيد من التصريحات المؤيدة لانحلال الدولة، والتعليقات الشوفينية الموجهة ضد الجماعات العرقية الأخرى. وفي هذا الصدد، أود الإعراب عن قلقي البالغ بشأن التصريحات العلنية الأخيرة التي تطعن في كيان دولة البوسنة والهرسك من خلال وصف البلد بأنه "دولة اتحاد" مع تجاهل أن البوسنة والهرسك أصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ مع سلوفينيا وكرواتيا. ويتعين أن تؤخذ هذه التصريحات التي تقوض الترتيبات الدستورية المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري العام للسلام على محمل الجد، ولا سيما في ضوء الإجراءات الأخرى التي تتحدى هذا الاتفاق مباشرة على النحو المبين في هذا التقرير وفي التقارير السابقة.

ومع أن اعتقال الجنرال راتكو ميلاديتش في ٢٦ أيار/مايو وإحالاته في ٣١ أيار/مايو للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي بشرّ بأخبار طيبة، استمر القادة السياسيون في جمهورية صربسكا بالطعن في قرارات المحكمة ومحكمة العدل الدولية التي وصفت المجزرة بحق البشناق، الذين التمسوا اللجوء إلى منطقة سربرينيتشا الموجودة تحت حماية الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٥، بأنها إبادة جماعية.

واستخدم بعض السياسيين في الاتحاد أيضا خطابا مجوجا، ولا يزال بعض القادة في الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠ يمارسون الضغط لإنشاء كيان ثالث يضم أغلبية كرواتية كما أعادوا إحياء المجلس الوطني الكرواتي. ولا يزال الحزبان الكرواتيان الرئيسيان في البوسنة والهرسك يشككان في الصفة القانونية لحكومة الاتحاد المكلفة وشرعيتها، ويطالبان بأن يعاد تشكيلها لإشراكهما بصفتهما "الممثلين الشرعيين الوحيدين للشعب الكرواتي". وفي إطار الاتحاد، قام بعض القادة السياسيين البشناق بتصعيد لهجتهم الدعائية ردا على التصريحات الصادرة عن قيادات جمهورية صربسكا وحذروا من احتمال نشوب نزاع إذا ما جرت محاولة لتقسيم البلد. وأدى رئيس الاتحاد السابق الذي أصبح مندوبا في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بتصريحات هجومية أيضا يبدو أنها تشكك في أهلية المدعين العامين أنسال الزيجات المختلطة عرقيا لأداء مهامهم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت حكومة الاتحاد تؤدي عملها بشكل جيد رغم ما يحيط بتشكيلها من توترات وجدل. ولا تزال ثلاثة مقاعد في المحكمة الدستورية للكيان شاغرة، مما يحول دون بت المحكمة في القضايا ذات المصلحة الوطنية الحيوية التي تعرض عليها، ويؤثر بالتالي بشكل سلبي على حماية الشعوب المؤسسة في الاتحاد. وفضلا عن ذلك، لا يزال الاتحاد ينوء تحت عبء جهاز حكومي كبير باهظ التكلفة ومتعدد المستويات.

ولم ينفذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي من البنود المتبقية من حملة الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتب الممثل السامي. وبسبب استمرار حالة الجمود فيما يخص تشكيل الحكومة عقب إجراء الانتخابات في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لا يزال مجلس الوزراء السابق يتولى تصريف الأعمال. ويؤثر هذا الجمود سلبا على إمكانية تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها، بما في ذلك أيضا الإصلاحات اللازمة لإحراز التقدم نحو الاندماج في الإطار الأوروبي - الأطلسي.

وما برحت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، من خلال وجودها المستمر، تؤكد للمواطنين بأن البلد لا يزال سالما آمنا على الرغم من صعوبة الحالة السياسية. ويؤيد الممثل السامي توسيع نطاق الولاية التنفيذية للبعثة في إطار المرفقين ١ و ٢ من الاتفاق الإطار العام للسلام.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو تقرير السادس إلى الأمين العام منذ توليتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. ويقدم التقرير وصفا سرديا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات الوقائية والمشاهدات الهامة التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما يقدم تقييمي لتنفيذ الولاية في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الأهداف والشروط التي يجب استيفاؤها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. وقد ركزت جهودي على تيسير إحراز التقدم في هذه المجالات، بما يتوافق مع مسؤوليتي الأساسية التي تتمثل في مساندة الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام، مع القيام أيضا بتيسير التقدم نحو الاندماج في الإطار الأوروبي - الأطلسي. ومن دواعي الأسف، أنني كرست جهودي في جزء كبير منها للتصدي للتطورات السلبية، وخصوصا الإجراءات المتخذة التي تنطوي على تحديات للاتفاق وتقوض مؤسسات البوسنة والهرسك.

ثانيا - آخر المستجدات في إطار التطورات السياسية

المناخ السياسي العام

٢ - اتسم المناخ السياسي العام بالركود، ومرجع ذلك إلى حد كبير عدم تمكن الأحزاب السياسية الستة الكبرى من تشكيل حكومة على مستوى الدولة. واستمرت المعارضة من جانب الكيانين - ولا سيما جمهورية صربسكا - تحول دون اعتماد ميزانية كافية للدولة لعام ٢٠١١. وبالتالي ظلت مؤسسات الدولة تعمل في إطار تمويل مؤقت مقيّد منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمر الذي يحد من قدرتها وإمكانيتها للوفاء بالتزاماتها.

٣ - وفي أيلول/سبتمبر لاح بصيص من الأمل عندما باشر قادة الأحزاب الستة أخيرا (الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار، وحزب العمل الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الصربي، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠) الخوض في مفاوضات جدية بشأن تشكيل الحكومة وإقرار إصلاحات لإزالة العقبات التي تعترض إحراز تقدم نحو الاندماج في عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وقد اعتبرت أن الاستعداد الذي يبديه قادة الأحزاب للنظر في التراجع عن المواقف المتطرفة والسعي نحو إيجاد حلول وسطية، يمثل تغييرا مرحبا به، لكنه لم يحقق حتى الآن نتائج ملموسة.

القرارات التي اتخذها الممثل السامي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٤ - في أعقاب اعتقال الجنرال راتكو ميلاديتش وإحالاته للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ألغيت في ١٠ حزيران/يونيه جميع القرارات المتصلة بالمحكمة التي سنّها الممثلون الساميون الذين سبقوني. وتشمل هذه القرارات فرض الحظر على ٥٨ شخصا، وأوامر بقفل حسابات ٣٤ شخصا، وطلب إلى الحزب الديمقراطي الصربي بتزويد مكتب الممثل السامي بتقارير مالية شهرية.

خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

٥ - ولم تحرز سلطات البوسنة والهرسك أي تقدم مادي يذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو تحقيق الهدف المتعلق بتملكات الدولة. وكما أشرت في تقريرتي السابق، فإنني أوقفت تطبيق القانون المتعلق بمركز ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات (قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا) ريثما يجري استعراض دستوريته أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي ١٥ تموز/يوليه، أعلنت المحكمة الدستورية أنها ستعقد جلسة عامة في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا الذي طعن فيه نائب رئيس مجلس شعوب البوسنة والهرسك في كانون الثاني/يناير.

٦ - وفي ٢٢ آب/أغسطس قدم العضو البشناقي في رئاسة البوسنة والهرسك طلبا إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لاستعراض دستورية قانون جمهورية صربسكا للسجلات العقارية. وكما ذكرت في تقريرتي السابق، فإن قانون جمهورية صربسكا للسجلات العقارية يتعرض لبعض الانتقادات العامة والطعون القانونية منذ اعتماده في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في شباط/فبراير. ويزعم هذا الطلب، في جملة أمور، أن القانون يتيح لجمهورية صربسكا الاستيلاء على حقوق الملكية لمؤسسات الدولة والمالكين غير المقيمين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، اتخذت المحكمة الدستورية قرارا بشأن إجراء مؤقت يعلق العمل بهذا القانون انتظارا إلى أن تبت المحكمة نهائيا في هذا الشأن. وردا على ذلك، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا في ٢٦ أيلول/سبتمبر المرسوم المتعلق بإدارة سجلات الممتلكات العقارية وحقوق الملكية العقارية، الذي يأذن لسلطات جمهورية صربسكا بمواصلة تدوين حقوق الملكية عملا بمختلف قوانين جمهورية صربسكا، بما في ذلك قانون جمهورية صربسكا للسجلات العقارية، وبالتالي يلتف حول الإجراء المؤقت الصادر عن المحكمة الدستورية. ومؤدى ذلك أن المرسوم بات يشكل انتهاكا مباشرا لدستور البوسنة والهرسك الذي ينص على أن قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك نهائية وملزمة.

٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدم العضو البوشناق في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك طلبا جديدا أمام المحكمة الدستورية يزعم فيه أن المرسوم المذكور أعلاه ينتهك قرار المحكمة الذي يُعلق قانون جمهورية صربسكا للسجلات العقارية. غير أن حكومة جمهورية صربسكا اقترحت في اليوم نفسه تشريعا جديدا هو - قانون جمهورية صربسكا للمسح والسجل العقاري - يلغي العديد من الأحكام المثيرة للجدل قيد الطعن أمام المحكمة الدستورية ويحل بعد بدء نفاذه محل قانون جمهورية صربسكا للسجلات العقارية المثير للخلاف. واعتمد المجلس الوطني لجمهورية صربسكا التشريع الجديد بإجراء معجل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان بدء نفاذه سيتوقف أو يتأخر في مجلس الشعوب لجمهورية صربسكا نتيجة لاعتراض البوشناق عليه بدعوى المصلحة الوطنية الحيوية. ويمكن أن يؤدي القانون الجديد، بعد بدء سريانه، إلى أن تتخذ المحكمة الدستورية قرارا لإنهاء إجراءات الطعن في قانون جمهورية صربسكا للسجلات العقارية.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت لجنة البوسنة والهرسك المعنية بملكات الدولة مرتين، لكنها لم تناقش مشروع القانون أو التقسيم الدائم لملكات الدولة. وتم عمليا تعليق المناقشات الفنية بشأن هذه المسائل حين إصدار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك حكمها بشأن الطعن الذي لم يبت فيه بعد في دستورية قانون جمهورية صربسكا لملكات الدولة. وركزت اللجنة على منح إعفاءات من الحظر المؤقت المفروض على نقل ممتلكات الدولة. وطلبت اللجنة من رسميا، في رسالتها المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر، أن أعدل الأمر الذي أصدرته في ٥ كانون الثاني/يناير، وذلك لتمكين اللجنة من منح إعفاءات من الحظر المؤقت على نقل ممتلكات الدولة الواقعة في جمهورية صربسكا. غير أنني لم أعدل أمري؛ وظلت الإعفاءات من حظر نقل ممتلكات الدولة مسموحا بها مع ذلك على مستويات أخرى للسلطة في البوسنة والهرسك، لكن لم تمنح أي إعفاءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩ - وناقشت أطراف مختلفة جوانب اتفاق يتناول الهدف من الممتلكات العسكرية، لكن المناقشات لم تتمخض عن أي نتيجة حتى الآن.

١٠ - ولم يتمكن المشرف على مقاطعة برتشكو أو أتمكن أنا شخصا من استنتاج أنه تم الوفاء بجميع الالتزامات بموجب قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. وتواصل سلطات جمهورية صربسكا إرسال إشارات غامضة يحتمل أن تشير إشكاليات فيما يتعلق بالالتزامات مختلفة في إطار قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو، بما في ذلك مسألة الحدود الإقليمية للمقاطعة. ويثير ذلك أيضا تساؤلات عن امتثالها للالتزامات المشمولة بالمرفق ٤ والمرفق ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام. ويواصل مكتب الممثل السامي السعي إلى

إجراء حوار مع المسؤولين في جمهورية صربسكا لتسوية المسائل المتعلقة بالالتزامات الإقليمية وسائر الالتزامات المنبثقة عن قرار التحكيم النهائي وغيره من الصكوك القانونية. وحتى تاريخه، رفضت سلطات جمهورية صربسكا تقديم ضمانات بأنها ستحترم احتراماً كاملاً متطلبات المرفق ٤ لاتفاقية السلام وجميع جوانب قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. وقد سبق للاتحاد أن قدم هذه الضمانات في أوائل عام ٢٠١١.

١١ - ولم يتم بعد الوفاء بالكامل ببعض التزامات الكيان إزاء مقاطعة برتشكو، بما في ذلك تسوية مسألة جنسية سكان الكيان وحق التصويت لسكان مقاطعة برتشكو. غير أن ثمة جانباً إيجابياً يمكن أن يشار إليه، يتمثل في إمكانية استكمال وضع أساس قانوني سليم لتوفير الكهرباء للمقاطعة فور إصدار التراخيص وتحديد تعريفات دائمة للإمداد بالكهرباء.

١٢ - ونظراً للموقع الاستراتيجي لمقاطعة برتشكو، فإن أي خلاف يحدث مستقبلاً بشأن تنفيذ قرار التحكيم النهائي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى عواقب سلبية على استقرار مقاطعة برتشكو واستقرار البوسنة والهرسك. ومن ثم سيواصل مكتب الممثل السامي اتخاذ خطوات تضمن امتثال الكيانين امتثالاً كاملاً لالتزاماتهما بموجب قرار التحكيم النهائي. وسيواصل المكتب رصد ما إذا كانت المؤسسات الموجودة في مقاطعة برتشكو تُسَرَّ على نحو فعال وبشكل دائم لا لبس فيه، حسبما يقتضيه قرار التحكيم النهائي كشرط مسبق لإنهاء عمل هيئة التحكيم.

مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

الإصلاح الدستوري

١٣ - تحقق تقدم محدود في مجال الإصلاح الدستوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سياق تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠٠٩ في قضية سايديتش وفينتشي^(١). ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لجنة

(١) في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك، انتهت فيه إلى أن أجزاء من دستور البوسنة والهرسك تمييزية، حيث إن مواطني البوسنة والهرسك الذين لا يعلنون أنفسهم منتمين إلى واحد من الشعوب المكونة للبلد (البوشناق أو الكروات أو الصرب) غير مؤهلين للترشح للانتخاب في مجلس الشعوب أو للرئاسة في البوسنة والهرسك.

مشتركة مؤقتة للاتفاق على تعديلات لتنفيذ قرار المحكمة^(٢). واجتمعت اللجنة ثلاث مرات واتفقت على أسلوب عملها. بيد أن وجهات نظر الأحزاب السياسية بشأن كيفية تنفيذ القرار ما زالت متباعدة.

هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

١٤ - واصلت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك اجتماعاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعقد خمس جلسات دورية وست جلسات طارئة. وتحسن التعاون داخل هيئة رئاسة البوسنة والهرسك مقارنة بالتشكيل السابق، رغم استمرار وجود الخلافات. وتبدت هذه الخلافات أثناء عرض تقرير النصف السنوي السابق المقدم إلى مجلس الأمن في ٩ أيار/مايو، كما تبدت في الخلافات الناشئة بين الأعضاء البوشناق والكروات حول ما إذا كان ينبغي للبوسنة والهرسك أن تؤيد إجراء تحقيق مستقل في مسألة الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو ينظم برعاية مجلس الأمن. وفي كلتا الحالتين، لم تستطع هيئة رئاسة البوسنة والهرسك أن تصيغ موقفاً موحدًا.

١٥ - وقامت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بتمديد ولاية أفراد من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. واعتمدت أيضًا قرارًا بشأن الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا وقرارًا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب السودان.

١٦ - ونظرت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في مسألة الكميات الكبيرة من المتفجرات التي فقدت أثناء تدمير فوائض الأسلحة والذخائر. وخلصت الرئاسة إلى أن المتفجرات المفقودة لم تدمر كما أمرت به الرئاسة، وأنها موضع للاتجار غير المشروع بين شركتين تم تسميتهما، وكلفت وزارة الداخلية في البوسنة والهرسك بمعالجة المسألة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك التشديد على التعاون الإقليمي، بالمشاركة في عديد من الزيارات الإقليمية من بينها الاجتماع الثلاثي لرؤساء دول البوسنة والهرسك، وصربيا وتركيا في ٢٦ نيسان/أبريل في كاراديو رديفو، بصربيا. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، حضر رئيس هيئة الرئاسة في البوسنة الدورة الثانية والعشرين لمبادرة إيمان في بلغراد لتعزيز الحوار الإقليمي.

(٢) الموعد النهائي الذي حددته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لإعداد التعديلات على الدستور هو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والموعد النهائي لإدخال تعديلات على قانون الانتخابات للبوسنة والهرسك هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك

١٨ - في حزيران/يونيه، قدمت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك مرشحا من حزب العمل الديمقراطي لرئاسة مجلس الوزراء، لكن ترشيحه لم يحظ بالدعم البرلماني اللازم لتشكيل حكومة. وبناء عليه واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك تصريف شؤون الحكم بصفة مؤقتة، ولم يعتمد أو يرسل إلى البرلمان سوى حفنة من القوانين والتعديلات على التشريعات القائمة، كما أقر عددا من التعيينات. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء اقتراحا منقحا بتوزيع مبلغ ٩٦,٢ مليون يورو من المساعدات المالية المقدمة في إطار صك المفوضية الأوروبية لمساعدة ما قبل الانضمام، وحافظ بذلك على أموال كانت عرضة للمنازعة بين الكيانين.

١٩ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، تصاعد نزاع نشب بين مجلس الوزراء وهيئة تنظيم الاتصالات إلى حد اتخاذ مجلس الوزراء قرارا بتعليق كل اجتماعاته حتى تحل المسألة. وتدخلت من جانبي في المسألة للتوسط في تسوية النزاع، وعاد مجلس الوزراء إلى العمل في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٢٠ - تسببت عدة أشهر من المفاوضات الفاشلة والتأخر في تعيين مندوبين من جمعيات الكانتونات في مجلس شعوب الاتحاد إلى تأخير افتتاح مجلس نواب البوسنة والهرسك وتعيين المندوبين البوشناق والكروات في مجلس شعوب البوسنة والهرسك حتى ٩ حزيران/يونيه. وأدى ذلك بدوره إلى تأخر تشكيل هيئات عمل أخرى تابعة للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك وانتخاب الوفود البرلمانية^(٣). ونتيجة لهذا التأخير البين في تشكيل المجلس البرلماني للبوسنة والهرسك والتراعات السياسية الجارية داخل البرلمان، لم يتسن للجمعية أن تسن سوى عدد قليل من القوانين منذ انتخابات تشرين/أكتوبر ٢٠١٠. وبعد سنة من إجراء الانتخابات، لم تتمكن الجمعية البرلمانية إلا من إصدار عشرة قوانين وتعديل بعض القوانين القائمة.

جمهورية صربسكا

٢١ - تواصل جمهورية صربسكا حشد الإجراءات القانونية والسياسية التي تطعن في مؤسسات الدولة والاختصاصات والقوانين في البوسنة والهرسك، وفي سلطة الممثل السامي المنصوص عليها في اتفاق السلام، وفي القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بينما يدلي بعض المسؤولين فيها بتصريحات تتحدى كيان دولة البوسنة والهرسك.

(٣) تم افتتاح مجلس نواب البوسنة والهرسك في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، وافتتاح مجلس شعوب البوسنة والهرسك في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتم تعيين جميع هيئات العمل في نهاية حزيران/يونيه.

٢٢ - ويواصل مسؤولون رفيعو المستوى استخدام خطاب دعائي تحريضي وعدائي يستهدف الدولة والبوشناق. وأكد رئيس جمهورية صربسكا مؤخرا أنه لن يمكن لشعب البوشناق أن يبني هويته إلا بتدمير هوية الآخرين^(٤) وأثارت هذه التصريحات غضب الساسة من البوشناق بمن في ذلك العضو البوشناقي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك الذي ألح في رسالة مفتوحة إلى إمكانية نشوب نزاع في المستقبل إذا كانت هناك محاولة لتقسيم البلد^(٥).

عواقب قرار الاستفتاء والاستنتاجات البرلمانية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا

٢٣ - في ١ حزيران/يونيه صوتت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تحت ضغوط دولية شديدة، بإلغاء قرارها الصادر في ١٣ نيسان/أبريل بإجراء استفتاء^(٦) واعتمدت في الوقت ذاته سلسلة من الاستنتاجات ترمي إلى مواصلة تفسير وتعديل وتكملة الاستنتاجات التي سبق لها إصدارها في ١٣ نيسان/أبريل. وتم تبرير نقض الاستفتاء بضرورة احترام الاتفاق الشفوي الذي تم التوصل إليه بين الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ورئيس جيش جمهورية صربسكا، الذي تقوم سلطات جمهورية صربسكا بموجبه بنقض قرار الاستفتاء ومراجعة استنتاجات ١٣ نيسان/أبريل، ويفتح الاتحاد الأوروبي بموجبه حواراً منهجياً بشأن مسألة العدالة. وتوضح الاستنتاجات الجديدة عدم ضرورة إجراء الاستفتاء في الوقت الراهن، إلا أنها غير ذات تأثير في ادعاء الكيان بأنه بإمكانه تنظيم استفتاءات في المستقبل في مسائل تدخل ضمن الاختصاص القضائي للبوسنة والهرسك أو المنظمات الدولية، بما فيها مسائل تتعلق بالهيئة القضائية.

٢٤ - وبالرغم من إلغاء جمهورية صربسكا الاستفتاء المخطط له ووعدتها باستعراض استنتاجات ١٣ نيسان/أبريل، فإن هذه الاستنتاجات لا تزال سارية المفعول ولم تتغير وضعيتها باستنتاجات ١ حزيران/يونيه، ويبدو أنها تشكل عملياً سياسات سلطات جمهورية

(٤) "البوشناق شعب لا يوجد إلا في البوسنة والهرسك، ولم يعلن أفرادهم شعباً إلا حوالي عام ١٩٩٣ ... وهم يصرون على محاولة إثبات هويتهم الوطنية، إلا أنه لا يمكنهم أن يفعلوا ذلك إلا بتدمير جنسية الآخرين ... وفي المقام الأول، جنسية الجماعات العرقية الأخرى المكونة للبوسنة" (رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

(٥) "سوف يدافع المواطنون الحقيقيون عن السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك في أي وقت ... ولن يحدث أبداً أن تكون سريرينيتسا وبراتوناتش وكوزاراتش وبرتشكو وفيزيغراد وفوتشا وتريني وغيرها من الأماكن التي قضى فيها البوشناق واقعة خارج إقليم البوسنة والهرسك" (العضو البوشناقي في رئاسة البوسنة والهرسك بكر عزت بيغوفيتش، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

(٦) كان السؤال المقترح للاستفتاء كما يلي: "هل تؤيد القوانين التي فرضها الممثل السامي للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، لا سيما القوانين التي تتصل بمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، والتحقق غير الدستوري من هذه القوانين في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك؟".

صربسكا. ومثال على ذلك أنه في حزيران/يونيه، عينت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قاضيا من جمهورية صربسكا في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك دون استشارة مسبقة مع تلك الهيئة كما تقضي بذلك قواعد المحكمة. ويبدو أن هذه الخطوة تعكس سياسات جمهورية صربسكا - كما وردت في استنتاجات ١٣ نيسان/أبريل - وهي السياسات القائمة على الطعن في قواعد المحكمة الدستورية^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في دورتها لحزيران/يونيه، مشروع قانون جديد يتعلق بمحاكم جمهورية صربسكا يتضمن أحكاما تتعدى مباشرة على استقلال السلطة القضائية، وتُخضع هذه السلطة للسلطة التنفيذية، وتقوض مسؤوليات المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم للبوسنة والهرسك^(٨).

٢٥ - ورغم التخلص من التهديد المباشر الذي ينطوي عليه تنظيم الاستفتاء، واصل المسؤولون من جمهورية صربسكا التأكيد في وسائل الإعلام على حق ذلك الكيان في الدعوة إلى إجراء مثل هذه الاستفتاءات، بما في ذلك حول الانفصال^(٩). وتحدث مسؤولون من صربيا أيضا عن إجراء استفتاء افتراضي في جمهورية صربسكا حول الانفصال، وقد ورد ذلك أيضا في سياق التعليقات على مستقبل كوسوفو^(١٠).

(٧) ينص الاستنتاج ٢٢ من جملة الاستنتاجات التسعة والعشرين التي اعتمدت في حزمة واحدة على ما يلي: "تعتقد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إنه من غير المقبول أن توسع من الهيئات القضائية للبوسنة والهرسك صلاحيتها من خلال نظام الإجراءات الخاص بها".

(٨) ينص الاستنتاج ٢٠ على ما يلي: "تطلب الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أن يُعدل القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم للبوسنة والهرسك وأن يواءم مع النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، وأن يتوافر لكل مستوى من مستويات الحكم في البوسنة والهرسك مجلس أعلى خاص به للقضاة ومدعي العموم".

(٩) "أنا مستعد لحدوث (استقلال جمهورية صربسكا) من بعدي، وليس ذلك بمشكلة، فأني مقتنع بأنه سيحدث لأنه من المستحيل بناء بلد لا يوجد فيه توافق أو احترام وتوجد فيه رغبة في "الهيمنة على عملية التصويت" (رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك، ١ حزيران/يونيه).

(١٠) "إذا أجرت جمهورية صربسكا غدا استفتاء وقررت فيه أن تتخذ قرارا حول الانفصال، ماذا سيكون حالهم؟ دولة مستقلة، أو سيتخذون قرارا بالانضمام إلى صربيا والعيش حياة مشتركة مع صربيا؟" تلت هذه الملاحظات التي أدلى بها الرئيس الصربي بوريس تاديتش يوم ٥ أيار/مايو في ندوة صحفية تداولتها على نطاق واسع وسائل الإعلام الصربية وقال فيها: "إن الحفاظ على وحدة البوسنة والهرسك مسألة مرتبطة أيضا بالحفاظ على كوسوفو" وقال وزير خارجية صربيا فوك يرميتش لقناة التلفزيون باء ٩٢ في بلغراد في ٢٢ نيسان/أبريل: "لا أفهم لماذا يمثل دعمنا لقرارات متخذة بطريقة ديمقراطية من قبل مؤسسات جمهورية صربسكا - وهي قرارات منسجمة مع قوانين ودستور البوسنة والهرسك - مشكلة لأي شخص؟".

إزالة علم البوسنة والهرسك من مبنى حكومة جمهورية صربسكا

٢٦ - أزيل علم البوسنة والهرسك من أمام مبنى حكومة جمهورية صربسكا يوم ١٠ أيار/مايو واستبدل بعلم جمهورية صربسكا وحده.

اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لقانون مسؤولي الشرطة المثير للجدل

٢٧ - في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تعديلات قانون مسؤولي الشرطة في جمهورية صربسكا، بالرغم من الإخطار الكتابي من مكتب الممثل السامي بأن بعض أحكام القانون تضع موضع التساؤل على ما يبدو امتثال البوسنة والهرسك لرسالة رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن الأشخاص الذين لم تمنح لهم شهادة الجدارة. وأثارت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي أيضا شواغل أخرى بشأن هذه التعديلات كتابيا. وقد أوضحت بعثة الشرطة تحديدات إن عدة تعديلات قد تكون غير متسقة مع المبدأ الأساسي لبناء منظمة شرطية تتسم بالمهنية والموثوقية والفعالية وتحلى بالشفافية والمسؤولية. غير أنه في اجتماع عقد مع مكتب الممثل السامي في ٢١ أيلول/سبتمبر أبدت وزارة الداخلية لجمهورية صربسكا استعدادها لإظهار امتثالها المتواصل لمقتضيات الرسالة الرئاسية حيث تلى ذلك عقد اجتماع إيجابي آخر في تشرين الأول/أكتوبر.

التعديل الدستوري لزيادة عدد نواب رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا

٢٨ - اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في حزيران/يونيه تعديلا دستوريا يزيد عدد نواب رئيس الجمعية. وكان هناك في السابق نائبان لرئيس الجمعية، وسيجرى بموجب التعديل تعيين ما بين نائبين وأربعة نواب. وكان هذا التعديل الدستوري موضع ترحيب باعتبار أن اتخاذه يستهدف ضمان التوازن العرقي في ما بين رئيس الجمعية ونوابه.

اتحاد البوسنة والهرسك

أزمة تشكيل الحكومة

٢٩ - في أعقاب تشكيل حكومة الاتحاد الجديدة في ١٧ آذار/مارس من قبل تحالف "المنهاج السياسي" للأحزاب (الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمل الديمقراطي والحزب الكرواتي من أجل الحقوق وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح)، استمر التوتر قائما بين هذه المجموعة من الأحزاب، وبين الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك

والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠^(١١). وقد استُبعد حزبا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي من حكومة الاتحاد بعد رفضهما حزمة توفيقية لتشكيل الحكومة اقترحها المجتمع الدولي. وعندها أعلن الحزبان أنهما ينويان لأسباب متعلقة بالمبادئ الانضمام إلى المعارضة في الاتحاد. وجاءت أزمة تشكيل الحكومة في آذار/مارس نتيجة لرفض أحزاب كتلة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في بعض الكانتونات تعيين مندوبين لدى مجلس شعوب الاتحاد واستمر ذلك لعدة أشهر بعد انتهاء المواعيد النهائية المقررة دستوريا. ولم يكتمل انتخاب جميع المندوبين لمجلس شعوب الاتحاد إلا في شهر أيار/مايو، أي بعد نصف عام تقريبا انقضاء الموعد النهائي. وانعكست التوترات التي سادت العلاقة بين هاتين الكتلتين في بعض الكانتونات حتى مستوى الاتحاد، وواصل حزبا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الإشارة إلى حكومة الاتحاد الحالية بأنها حكومة غير شرعية.

انتعاش الجمعية الوطنية الكرواتية

٣٠ - افتتحت في موستار في ١٩ نيسان/أبريل الجمعية الوطنية الكرواتية الخارجة عن الإطار المؤسسي وعملت على وجه العموم كمنصة للاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠. وعقدت الجمعية من أجل الإعراب عن عدم رضا الكروات عن حكومة الاتحاد المعينة حديثا التي تفتقد - في عرف الجمعية الوطنية الكرواتية - إلى كروات منتخبين بطريقة شرعية. واعتمدت الجمعية في هذه الدورة قرارا يطالب بالإصلاح الدستوري بما في ذلك خيار تكوين وحدة اتحادية (كيان ثالث) بأغلبية كرواتية. وفي ٥ أيار/مايو شكلت رئاسة الجمعية الوطنية الكرواتية هيئات مكلفة بمسائل "تنسيق مصالح الشعب الكرواتي". ودعت الجمعية الوطنية في جلستها المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر حكومات الكانتونات ذات الأغلبية الكرواتية إلى عدم قبول مقررات معينة تعتمدها حكومة الاتحاد "غير الشرعية" و "غير الدستورية"، حسب ادعائها، والظعن فيها. وفي وقت لاحق أوضح رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠ أن رئاسة الجمعية الوطنية الكرواتية سبق أن أمرت أعضائها، وهم أيضا مسؤولون على مستوى الكانتونات، بإبداء الاحترام للدستور، مع القيام في الوقت نفسه بالظعن في جميع المقررات الحكومية - التي تعتبرها مسبقا مقررات غير قانونية - عن طريق المحاكم. لكن هذه الأحداث تثير القلق من خطر نشوء هياكل حاكمة موازية في نهاية المطاف. وحدير بالذكر

(١١) التفاصيل المتعلقة بتشكيل حكومة الاتحاد متاحة في التقرير التاسع والثلاثين للممثل السامي (انظر، S/2011/283).

أيضا أن الجمعية الوطنية الكرواتية قررت أن يكون لها حضور في الخارج عن طريق إنشاء مكاتب تمثيلية تابعة لها في العواصم الكبرى.

حكومات الكانتونات

٣١ - لم تشكل ثلاثة من أصل عشرة كانتونات في الاتحاد حكوماتها حتى الآن. ففي كانتوني الهرسك - نيريتفا، والبوسنة الوسطى، بدا أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك اقتربت من الاتفاق على شروط تمكن من إنشاء حكومة ائتلافين، بالرغم من أن الاتفاق النهائي ظل بعيد المنال. وفي تموز/يوليه، تدخلت من جانبي لكفالة احترام النظام الدستوري في كانتون البوسنة الوسطى بعدما تسلمت حكومة جديدة مقاليد الحكم، بالرغم من أن مجموعة ممثلي الكروات تذرعت باعتبارات المصلحة الوطنية الحيوية، وأن المحكمة الدستورية للاتحاد لم تصدر حكما لحسم هذه المسألة. وبعد تدخله، رجعت حكومة تصريف الأعمال إلى الاضطلاع بمهامها وأعتقد أن ذلك لعب أيضا دورا في توسيع آفاق المفاوضات حول تشكيل حكومة جديدة؛ وهي الآن متقدمة إلى حد كبير. وهذا المثال واحد من الأمثلة العديدة للطريقة التي استعملت بها السلطة المستمدة من ولايتي في التغلب على المنازعات وتيسير التوصل إلى نتائج تتوافق بشكل كامل مع الاتفاق الإطار العام.

٣٢ - والكانتون الثالث الذي ظل بدون حكومة هو الكانتون ١٠ الذي لا تظهر فيه بوادر كافية للتقدم نحو تحقيق اتفاق سياسي، ومرد ذلك بشكل كبير إلى الخلاف بين الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠. وكانت ليفنو عاصمة الكانتون ١٠ ساحة أيضا لمنازعة حول إعادة بناء مسجد، وهو ما يندرج بإثارة التوتر بين الطوائف العرقية في تلك المدينة.

٣٣ - ولم تُصدر المحكمة بعد قرارها بالنسبة لكانتون بوسافينا حيث تزاوّل الحكومة الجديدة أعمالها، لكن تجمع البوشناق في الجمعية قدم شكوى على أرضية المصلحة الوطنية الحيوية بخصوص غلبة أفراد من نفس الطائفة العرقية على الحكومة الجديدة وعدم تعبيرها عن إحصاء عام ١٩٩١. وثمة حالة مماثلة في كانتون غرب الهرسك حيث قررت الجمعية تجاهل وجود المندوبين البوشناق والصرب، وانتخبت رئيسا للجمعية على نحو يخالف الإجراءات القانونية المتبعة.

إقرار مشروع قانون إنكار الإبادة الجماعية من قبل مجلس نواب الاتحاد

٣٤ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس نواب الاتحاد مشروع تعديل للقانون الجنائي في الاتحاد يقضي بتجريم إنكار وقوع الإبادة الجماعية. ولا يزال مشروع التعديل يحتاج لأن يمر خلال مراحل قبل اعتماده بشكل كامل في البرلمان. وينص المشروع على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات في قضايا إنكار وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأي جرائم أخرى بموجب القانون الدولي. واقترحت مبادرة مماثلة على مستوى الدولة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، لكنها رفضت.

رد برلمان الاتحاد على قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن الاستفتاء

٣٥ - عقد مجلس النواب ومجلس الشعوب التابعان للاتحاد جلسة مشتركة خاصة في ٢٧ نيسان/أبريل لتحديد موقف الاتحاد من قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن الاستفتاء المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل، واعتمدت الجلسة وثيقة معنونة "إعلان التزام لأوروبا وحلف الشمال الأطلسي". وفي سياق عرض الوثيقة قال رئيس مجلس نواب الاتحاد: "أنا نؤكد أن للاتحاد وجمهورية صربسكا نفس المركز، وهو أنهما مجرد كيانين في البوسنة والهرسك، بينما تتحلى دولة البوسنة والهرسك بالسيادة والسلامة الإقليمية والمركز الدولي".

ثالثاً - الإدارة العامة

٣٦ - لا تزال التعيينات في عديد من المناصب العليا في مجال الخدمة المدنية متأخرة للغاية على مستوى الولايات^(١٢). وقد أبلغ مكتب منسق إصلاح الإدارة العامة للبوسنة والهرسك مجلس الوزراء أن استراتيجية إصلاح الإدارة العامة في البوسنة والهرسك وخططها للعمل نقحت وأن معدل التنفيذ يبلغ الآن حوالي ٥٠ في المائة.

٣٧ - ورغم الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للاتحاد في عام ٢٠١٠ بشأن مخالفة بعض مواد قانون الاتحاد الخاص بالوزراء وقانون الخدمة المدنية الخاص بالكيان لدستور الاتحاد، لم تتم بعد مواءمة قانون الخدمة المدنية مع قرار المحكمة الدستورية.

(١٢) بما في ذلك تعيين رئيس جديد لهيئة تنظيم الاتصالات (متأخر لمدة تزيد على ثلاث سنوات)، وأعضاء مجلس وهيئة تنظيم الاتصالات (متأخر/لمدة سنة ونصف)، ومدير عام لشركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك (متأخر لسنة واحدة). وعين رئيس هيئة الضرائب غير المباشرة بالنيابة بصفة مؤقتة مرتين، وهو ما يشكل انتهاكا للقوانين الواجبة التطبيق.

رابعاً - توطيد سيادة القانون

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل

٣٨ - خلال المؤتمر الوزاري السادس لتنفيذ "استراتيجية إصلاح قطاع العدل في البوسنة والهرسك في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢"، المعقود في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أعلنت الأطراف المعنية تأييدها للتوصيات الأولية للجلسة الأولى من الحوار المنهجي برعاية الاتحاد الأوروبي. وكانت المفوضية الأوروبية قد أكدت في تلك الجلسة أن استراتيجية الإصلاح تعالج عددا كبيرا من القضايا ذات الصلة باندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي مستقبلا، ودعت جميع الأطراف إلى تعزيز التنسيق والتعاون في تنفيذ الاستراتيجية. ولا تزال مشاركة وزارتي العدل في الكيانين في تنفيذ الاستراتيجية غير كافية.

٣٩ - وعلى صعيد تنفيذ الاستراتيجية، تضمن التقسيم الكلي لعناصرها ما مجموعه ٢٠٤ أنشطة (تدرج في إطار ٦١ برنامجا) كان ينبغي تنفيذها في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وحزيران/يونيه ٢٠١١. ومن إجمالي هذه الأنشطة، بلغت نسبة البرامج المنفذة بالكامل ٤٥,١ في المائة، والمنفذة جزئيا ٣١,٩ في المائة، وغير المنفذة ٢٣ في المائة. إلا أن هذه الأرقام مضللة نظراً إلى أن معظم الإنجازات المدعى تحقيقها إما أنها قليلة الأهمية أو أن المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم حققها بالفعل.

٤٠ - ولاحظ المؤتمر الوزاري أنه سيجري تجميع الإجابات على الأسئلة الواردة في استبيان الحوار المنهجي للاتحاد الأوروبي في وثيقة واحدة، غير أنه لاحظ أنه قد أُنْفِقَ أيضاً على أن تتضمن هذه الوثيقة، المواقف المستقلة لجمهورية صربسكا فيما يتعلق بالمؤسسات القضائية على مستوى الدولة والمجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم. ويعكس ذلك موقف جمهورية صربسكا الذي يقول بعدم دستورية محكمة البوسنة والهرسك على مستوى الدولة، وبالتالي أيضاً عدم دستورية مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، وعدم دستورية الاختصاص الحالي للمحكمة. وتواصل جمهورية صربسكا عرض موقفها، على الرغم من صدور حكمين من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك (في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩) يؤكدان دستورية محكمة البوسنة والهرسك واختصاصها. ويتمثل موقف جمهورية صربسكا بشأن المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم في أنه ينبغي فصل المجلس القضائي عن مجلس مدعي العموم، وأن هذين المجلسين ينبغي أن ينشأ على مستوى كل كيان من الكيانين. وهذا الموقف الساعي إلى إعادة إنشاء المجلسين على مستوى الكيان يتجاهل اتفاق نقل مسؤوليات معينة لدى الكيانين من خلال إنشاء المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم للبوسنة والهرسك،

الموقع في آذار/مارس ٢٠٠٤ من حكومة جمهورية صربسكا والحكومة الاتحادية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك.

استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٤١ - لا يزال التقدم بطيئاً في تنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، مما يزيد من حدة انتقادات الجمهور بشأن عدم إحراز تقدم كاف في محاكمتهم. وعلى الجانب الإيجابي، أنشئت قاعدة بيانات للقضايا المحددة لجرائم الحرب، ويجري حالياً تصنيف هذه القضايا وتحديد المستوى الذي تجرى فيه التحقيقات و/أو المحاكمات، على مستوى الدولة أو مستوى الكيان.

مسائل أخرى متعلقة بسيادة القانون

٤٢ - لا تزال المحكمة الدستورية الاتحادية تفتقد تعيين ثلاثة من أصل قضاها التسعة، مما يعني أن فريق المصلحة الحيوية التابع للمحكمة الدستورية الاتحادية بقي عاجزاً لأكثر من ثلاث سنوات، وهو ما يؤثر بالتالي على حماية الشعوب التأسيسية في سياق عملية صنع القرار في الاتحاد. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ اعتمد المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم اقتراحه النهائي بشأن قائمة المرشحين المؤهلين، ليصبح الإجراء المطلوب الآن في يد رئيس الاتحاد، الذي يتعين عليه بالاتفاق مع نائبي الرئيس تقديم قائمة بأسماء المرشحين إلى مجلس شعوب الاتحاد بغرض تعيينهم.

٤٣ - ورغم أنه كان يُعززم خفض العدد الكلي للقضاة الدوليين في إدارة جرائم الحرب التابعة لمحكمة البوسنة والهرسك من أربعة إلى ثلاثة قضاة، جرى تمديد ولاية قاضية واحدة حتى عام ٢٠١٢ نظراً لمشاركتها في محاكمة تتعلق بجرائم الحرب يتعذر استكمالها في وقت قريب.

٤٤ - واستمر الإدماج الحالي لقلمى محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك في مؤسستين داخليتين يفتقر إلى الدعم اللازم من وزارتي العدل والمالية والخزانة في البوسنة والهرسك. ولا يزال تدبير مبان إضافية وتحديث النظام الحاسوبي وتنظيم وضعية شرطة المحاكم واستكمال إدماج دائرة الدفاع الجنائي في كيان وزارة العدل يمثل خطوات ضرورية يتعين معالجتها.

الفريق العامل التابع للمجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم

٤٥ - لا يزال الفريق العامل التابع للمجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم المكلف بصياغة تعديلات على قانون المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم في البوسنة والهرسك يواصل أعماله بالتركيز على تكوين المجلس وانتخاب أعضائه وتعيين القضاة والمدعين العامين

وصياغة الإجراءات التأديبية إزاءهم. وفي حين لم يكن هناك مؤشر على تغير خطة وزارة العدل في البوسنة والهرسك بشأن انتظار مبادرة المجلس المتعلقة بالتعديلات ثم تعيين فريق عامل جديد أضيق نطاقاً لإعداد نص التعديلات النهائي الذي سيقدم إلى مجلس الوزراء، فإن ثمة دلائل على أن المجلس لا يريد إرسال التعديلات لتتخذ سبيلها عبر الإجراءات البرلمانية في الأجواء السياسية الحالية.

مكافحة الفساد

٤٦ - أثبت المجلس الأعلى للقضاة ومدعين العموم، بإيقافه رئيس هيئة الادعاء العام للبوسنة والهرسك عن العمل، في فضيحة فساد تتعلق بالتصدير المزعوم لأسلحة وذخائر على نحو غير مشروع، قدرة المجلس على التصرف في القضايا التأديبية. إلا أن هذه الفضيحة ربما تكون أيضاً سبباً في تقويض ثقة المواطنين في القضاء في البوسنة والهرسك بصورة خطيرة. وقد أعلنت اللجنة التأديبية التابعة للمجلس قرار الإيقاف في ١ تموز/يوليه وجرى تأكيده أيضاً بعد الاستئناف في ٨ تموز/يوليه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن المستشار التأديبي للمجلس توصل إلى اتفاق بالإقرار بالذنب مع رئيس هيئة الادعاء الموقوف، أقر الأخير بموجبه بوجود اتصالات مع أشخاص معينين سبق أن أنكرها، مقابل قبول وظيفة ذات درجة أدنى في المكتب الإقليمي لمدعي العموم في بانيا لوكا في جمهورية صربسكا.

عقبات جديدة تعترض استقلال القضاء

٤٧ - في ٢٦ آب/أغسطس، قام رئيس جمهورية صربسكا، بالأصالة عن نفسه، وباسم العضو الصربي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، بتوجيه دعوة إلى أشخاص من جمهورية صربسكا يعملون في مؤسسات على مستوى الدولة لحضور اجتماع مع قيادة حزبهم السياسي وهو، تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين. وكان جدول الأعمال المعلن لهذا الاجتماع على النحو التالي: ”الأنشطة السياسية الراهنة على مستوى السلطات المشتركة للبوسنة والهرسك، والاتجاهات والمهام أثناء فترة الولاية، وتحقيق اتفاق دايتون للسلام والانحرافات عنه، وبيان موقف جمهورية صربسكا“. وتضمنت قائمة المدعويين قضاة ومدعي عموم في المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم، قادمين من جمهورية صربسكا، وكذلك رئيس المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك وأحد قضاةها. ولم يحضر معظم القضاة

ومدعي العموم المدعويين. وقد تسبب ذلك في قيام رئيس جمهورية صربسكا بالتهديد علنا بعدم إعادة تعيين هؤلاء المسؤولين القضائيين العاملين على مستوى الدولة^(١٣).

٤٨ - وفي الجلسة المعقودة في حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المشروع الجديد لقانون محاكم جمهورية صربسكا في أول قراءة له. ويتضمن المشروع أحكاماً تقوض استقلال الجهاز القضائي عن السلطة التنفيذية. وقام المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم، ورابطة القضاة في جمهورية صربسكا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بإبداء تعليقات على مشروع القانون، أعربوا فيها عن شواغلهم إزاءه.

الأمن العام وإنفاذ القانون

٤٩ - توقفت المبادرة الجارية المعنية بتحديث التشريع الراهن المتعلق بالشؤون الداخلية على مستوى الاتحاد والكانتونات نتيجة خلافات بين سلطات الشرطة ووزراء الداخلية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أعد وزراء الداخلية في حكومات الكانتونات مشروع قانون بديل يعيد فيما يبدو طرح مستويات غير مقبولة من السيطرة السياسية على عمل الشرطة. ويريد مفوضو الشرطة على المستوى الاتحادي ومستوى الكانتونات زيادة الاستقلال القانوني والميزانوي فيما يتعلق بالمسائل العملية الشريطية أسوة بالإصلاحات بعيدة الأجل التي استهلتها ابتداء قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٥٠ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك تعديلات قانون مسؤولي الشرطة في البوسنة والهرسك لكي يسمح لمديرية التنسيق الشرطي بتوظيف مسؤولين شرطين عاملين بصورة مباشرة من أجهزة الشرطة الأخرى في البوسنة والهرسك لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وقدم التعديلات المذكورة إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويمكن أن يسفر هذا الخروج المؤقت عن إجراءات التوظيف العادية إلى زيادة وتيرة استقدام أفراد جدد في المديرية.

٥١ - وبالتوازي مع العملية المذكورة أعلاه، قام فريق عامل مؤلف من بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية وممثلي السلطات على مستويات الدولة والكيانين والكانتونات ومقاطعة

(١٣) "لم يحضر أحد من المجلس الأعلى للقضاة ومدعي العموم في البوسنة والهرسك، ولا رئيس المحكمة الدستورية. وقد انتخب رئيس المحكمة الدستورية من قبل الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، والشخص الذي تنتخبه الجمعية الوطنية يجب أن يتحمل مسؤوليته تجاه جمهورية صربسكا. وإذا لم يقدم هؤلاء مبررات لغيابهم عن هذا الاجتماع فسيعتبرون غير مؤهلين". رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

برتشكو باستعراض قوانين مسؤولي الشرطة الذين لا يزالون في الخدمة على مستويات الدولة والكيانين والكانتونات ومقاطعة برتشكو. وتقوم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي حاليا بإعداد تقرير عن اجتماعات العمل التي عقدها الفريق لتقديمها إلى ممثلي الفريق العامل خلال الاجتماع المقبل المقرر مبدئيا عقده في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولم ينضم وزير الداخلية في جمهورية صربسكا رسميا إلى الفريق العامل وإن كان قد حضر جلساته بصفة مراقب.

خامسا - التعاون مع المحكمة

٥٢ - بإلقاء القبض على راتكو ميلاديتش في ٢٦ أيار/مايو، يكون جميع الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في لائحة الاتهام التي أعدتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة في البوسنة والهرسك قد اعتقلوا. وكان ميلاديتش هاربا من العدالة منذ صدور قرار اتهام بشأنه في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥. ونُظِّم عدد من المظاهرات في جمهورية صربسكا احتجاجا على اعتقال ميلاديتش. ونظرا لأن ميلاديتش كان آخر من تبقى من الهاربين المتهمين بجرائم تتعلق بحرب البوسنة، قمتُ من جانبي في ١٠ حزيران/يونيه برفع جميع ما تبقى من حظر على المسؤولين فيما يتعلق بعدم التعاون مع المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة في مستويات مُرضية، وإن كانت المؤسسات المحلية قد أبدت نهجا لا يرقى إلى حد الجهود المكرسة لضمان أن ينفذ الأشخاص المسؤولون عن جرائم الحرب الأحكام المفروضة عليهم، على النحو المبين في أربعة قضايا رئيسية تتعلق بالهرب من إقليم البوسنة والهرسك^(١٤).

(١٤) استطاع رادوفان ستانكوفيتش، الذي أصدرت محكمة البوسنة والهرسك حكما بسجنه ٢٠ عاما عن جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في عام ١٩٩٢ في فوكا، الهرب من سجنه في فوكا في أيار/مايو ٢٠٠٧ بمساعدة السلطات المحلية. ولا يزال حتى الآن طليقا. وكانت قضيته هي أول قضية تحيلها المحكمة إلى محكمة البوسنة والهرسك. ولا يزال ثلاثة أشخاص آخرون من الذين أصدرت محكمة البوسنة والهرسك أحكاما في حقهم عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية طلقاء. وهرب متهمان محكوم على أحدهما بالسجن ١٣ عاما وعلى الآخر بالسجن ١٧ عاما، حيث فر الأول في أيار/مايو ٢٠٠٩ والآخر في أيار/مايو ٢٠١٠، أثناء خضوعهما لتدابير حظر في انتظار صدور الحكم النهائي في قضيتيهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، هرب متهم رابع قبيل أن تصدر المحكمة الابتدائية في حقه حكما بالسجن لمدة ٢٧ عاما لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

سادسا - الإصلاح الاقتصادي

المؤشرات الاقتصادية^(١٥)

٥٣ - تُبدي بعض المؤشرات الاقتصادية للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١ علامات على التحسن. وبالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٠، زادت الصادرات بنسبة ٢٠,٥ في المائة والواردات بنسبة ١٨,٢ في المائة مما أسفر عن زيادة نسبتها ١٥,٩ في المائة في العجز الكلي في التجارة الخارجية. وارتفع الإنتاج الصناعي الكلي في البوسنة والهرسك بنسبة ٧,٧ في المائة (٥ في المائة في الاتحاد و ٣,٦ في المائة في جمهورية صربسكا). وبلغ متوسط الأجر الصافي في البوسنة والهرسك ٨١٣ ماركا بوسنيا، فيما يمثل زيادة نسبتها ٢,٤ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠، في حين بلغ متوسط المعاش التقاعدي ٣٣٦ ماركا قابلا للتداول، بانخفاض نسبته ٠,٩ في المائة. وبلغ معدل التضخم السنوي حسب التقديرات ٣,٦ في المائة. وفي الوقت نفسه، استمرت معدلات البطالة والاستثمار في مستويات مثيرة للقلق، حيث أشارت التقديرات إلى أن عدد عاطلين عن العمل المسجلين في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١ زاد على ٥٢٧ ٠٠٠ شخصا، أي نحو ٤٣ في المائة من قوة العمل، بينما انخفض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ١٩,٥ في المائة عن مستواه في نفس الفترة من عام ٢٠١٠.

٥٤ - وفي ١٦ أيار/مايو، قامت شركة مودي للخدمات الاستثمارية بخفض آفاق تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك من درجة مستقر إلى درجة سالب، وهو ما يمكن أن يهبط بتقدير الجدارة الائتمانية للبلدين من مستواه الحالي وهو B2 في فترة ١٢ إلى ١٨ شهرا التالية. ويستند هذا القرار إلى تقييم يرى أن الحالة السياسية في البلد آخذة في التدهور^(١٦). وقد اتخذت مؤسسة "ستاندرد آند بور" قرارا مماثلا في ٢٨ تموز/يوليه^(١٧).

(١٥) المصادر: مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك، هيئة الإحصاءات في البوسنة والهرسك، غرفة التجارة الخارجية في البوسنة والهرسك، ووزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك.

(١٦) قامت شركة مودي للخدمات الاستثمارية بتقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك للمرة الأولى في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١ (B3 مع آفاق إيجابية)، ثم رفعت هذا التقدير في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى B2 مع آفاق مستقرة نتيجة للإصلاحات والإنجازات التي تحققت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وعززت الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد. وبمثل قرار شركة مودي في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ بتغيير آفاق تقدير الجدارة الائتمانية من درجة مستقر إلى درجة سالب التراجع الأول في تاريخ تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك حسب تقديرات شركة مودي.

(١٧) قامت مؤسسة "ستاندرد آند بور" بتقدير الجدارة الائتمانية للمرة الأولى للبوسنة والهرسك في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (B+ مع آفاق مستقرة) وأكدت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومن ثم يكون قرار مؤسسة "ستاندرد آند بور" في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ بتغيير آفاق تقدير الجدارة الائتمانية من درجة مستقر إلى درجة سالب هو التراجع الأول في تاريخ تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك حسب تقديرات مؤسسة "ستاندرد آند بور".

نظام الضرائب غير المباشرة

٥٥ - اجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أربع مرات في الأشهر الستة الأخيرة. واستنادا إلى اجتماع ٢٢ تموز/يوليه الذي أسفر عن التوصل إلى اتفاق بشأن معاملات جديدة لتخصيص إيراد الضرائب غير المباشرة تسري في الربع الثالث من عام ٢٠١١^(١٨)، أحرز مجلس الإدارة المزيد من التقدم في جلسته المتعقدة في ٧ أيلول/سبتمبر. وفي هذه الجلسة، وافق مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة - استنادا إلى عملية مؤقتة لإعادة موازنة إيرادات الضرائب غير المباشرة المحصلة والموزعة - على تسوية للديون لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والأشهر الستة الأولى من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وبموجب الاتفاق الذي دخل حيز النفاذ في ١٤ أيلول/سبتمبر وسينفذ بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يسدد الاتحاد قرابة ٣٣,٨ مليون مارك بوسني لجمهورية صربسكا^(١٩). وغير أن النصف الثاني من عام ٢٠١٠ لا يزال موضع نزاع وسببا للتوتر بين الكيانين^(٢٠). ومن المحتمل أن تعالج المسألة في الفترة المقبلة عقب إجراء تحليل إضافي للبيانات ذات الصلة من قبل وحدة الاستهلاك النهائي التابعة لمجلس إدارة الهيئة.

٥٦ - وتواصل جمهورية صربسكا تحدي نظام الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك اختصاص الدولة بشأن الضرائب غير المباشرة. وفي جلسة ١٠ أيار/مايو لمجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، دعا وزير مالية جمهورية صربسكا إلى التخلي عن نظام الحساب الواحد والعمل بنظام اختصاص الكيانين بجمع إيرادات الضرائب غير المباشرة. وفي اجتماعات مع مكتب الممثل السامي في ١٠ حزيران/يونيه، دعا كل من رئيس وزراء جمهورية صربسكا ووزير ماليتها إلى تقسيم نظام الحساب الواحد إلى ثلاثة أجزاء - الاتحاد وجمهورية صربسكا

(١٨) يمثل هذا الاتفاق المرة الثانية فقط خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي يتقيد فيها مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة بالتزامه بموجب كتاب قواعد معاملات حساب وتسديد المدفوعات للكيانين المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي ينص بوضوح على أنه ينبغي الاتفاق على معاملات جديدة كل ثلاثة أشهر.

(١٩) ينجم الدين عن عجز مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة عن تكييف معاملات تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة مع الاستهلاك النهائي للكيانين كل ثلاثة أشهر، على النحو المنصوص عليه في كتاب قواعد ومعاملات حساب وتسديد المدفوعات للكيانين المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبسبب عدم إجراء التسويات المطلوبة يجري لما يزيد الآن عن ستين تطبيق المعاملات المتفق عليها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٢٠) طلب الاتحاد تفسيراً للزيادة الكبيرة في الاستهلاك النهائي لجمهورية صربسكا في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ التي أدت إلى زيادة في حساب معامل التخصيص لجمهورية صربسكا، وأفضت من ثم إلى زيادة المبلغ الذي طلبته جمهورية صربسكا من الاتحاد. كما أثيرت أيضا شكوك بشأن البيانات ذات الصلة من قبل وحدة الاستهلاك النهائي التابعة لمجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة. وأعربت حكومة الاتحاد عن استعدادها لتسوية أي ديون عن هذه الفترة بعد التحقق من البيانات.

ومقطعة برتشكو - وتمويل الدولة من خلال تحويلات من المستويات الأدنى. وفي ٩ أيلول/سبتمبر^(٢١)، كرر رئيس وزراء جمهورية صربسكا طلبه إنشاء حسابات فرعية منفصلة لجمع إيرادات الضرائب غير المباشرة. ووصف أيضا البنية المالية القائمة للبوسنة والهرسك بأنها غير قابلة للبقاء ودعا إلى إنشاء بنية جديدة. وفي مقابلة جرت في ٥ أيلول/سبتمبر، شدد رئيس جمهورية صربسكا^(٢٢) على أن نظام الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك فرض على نحو يناقض دستور البوسنة والهرسك وأن جمهورية صربسكا "ستتخذ قرارات تطعن بها في طريقة تسيير أعمال النظام"^(٢٣).

التحديات التي تواجه الاستدامة المالية لمؤسسات الدولة

٥٧ - امتدت التفاعلات بين الكيانين داخل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة إلى المجلس المالي للبوسنة والهرسك الذي لم يجتمع منذ شهر شباط/فبراير قبل انعقاده الأخير في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يعتمد بعد إطار عمل شامل للموازنة والسياسات المالية العامة في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(٢٤). وفي غياب هذا الإطار تظل المدفوعات المالية الدولية، بما في ذلك مساعدة الاتحاد الأوروبي المالية للاقتصاد الكلي غير ممكنة الصرف. ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الكيانين، ويجبرهما على البحث عن بدائل - مثل اللجوء إلى الاقتراض - لتغطية عجز الميزانيات والوفاء بالتزاماتهما المالية. وإضافة إلى ذلك، كرر

(٢١) صحيفة Glas Srpske، عدد ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٢٢) تلفزيون OBN، برنامج Telering، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٢٣) على النقيض من تلك الادعاءات، تأسس نظام الضرائب غير المباشرة طبقا لدستور البوسنة والهرسك. ووافقت كل من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وبرلمان اتحاد البوسنة والهرسك في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على نقل الاختصاص بشأن الضرائب غير المباشرة إلى الدولة وعلى إبرام اتفاق النقل الموازي لذلك وبعد هذه الموافقة، وقع رئيسا وزراء الكيانين اتفاق نقل الاختصاصات في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ثم اعتمد مجلسا الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانون نظام الضرائب غير المباشرة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعليه يمثل أي تحد لنظام الضرائب غير المباشرة القائم تراجعاً عن الإصلاح المتفق عليه سابقاً وقد يكون من شأنه التأثير سلباً على تمويل الدولة - لأنه سيجعلها من الناحية العملية معتمدة على تحويلات الكيانين مثلما كان عليه الحال في الوضع القائم قبل إصلاح نظام الضرائب غير المباشرة. ومن شأن مثل هذه التغييرات أن تؤثر أيضاً على تمويل مقاطعة برتشكو الذي يعتمد على نظام الضرائب غير المباشرة استناداً إلى قرار الممثل السامي في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٢٤) على الرغم من أنه كان ينبغي اعتماد هذه الوثيقة بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٠ على نحو يتيح الإعداد لميزانيات عام ٢٠١١ على جميع المستويات، لم يتم حتى الآن الاتفاق عليها بسبب خلاف بين الكيانين والدولة بشأن حصة الدولة في إيرادات الضرائب غير المباشرة في عام ٢٠١١.

رئيس وزراء جمهورية صربسكا في ٢٦ تموز/يوليه^(٢٥) ادعاءاته السابقة^(٢٦) بأن جمهورية صربسكا هي إحدى الطرفين المشاركين في تأسيس البنك المركزي للبوسنة والهرسك وأن لها حقا في أرباحه، ودعا إلى تقسيم أرباح البنك المركزي بين جمهورية صربسكا والاتحاد وعدم دفعها لمؤسسات الدولة، لأن الدولة "لم تسهم في رأس المال التأسيسي للبنك المركزي بالبوسنة والهرسك، ومن ثم لم تكن هي الجهة التأسيسية له"^(٢٧).

٥٨ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أخفقت الميزانية المقترحة للدولة لعام ٢٠١١ في الحصول على الأغلبية المطلوبة على صعيد الكيان من المندوبين المنتخبين من جمهورية صربسكا، كما رفضها مجلس النواب في البوسنة والهرسك. وتولى وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك تنقيح مقترح الميزانية السابق وقدمه لهيئة رئاسة البوسنة والهرسك للشروع في عملية إجرائية جديدة. وعلى الرغم من أن المقترح يراعي مصالح الدولة والكيانين على السواء، ويتمشى مع المبادئ المتفق عليها في الاجتماع المشترك لوزراء مالية الدولة والكيانين المعقود في ١٣ حزيران/يونيه في فلاسيتش (وحضره ممثلون عن مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي)، لم يتم النظر فيه حتى تاريخه بسبب وجود مؤشرات على استمرار جمهورية صربسكا في معارضته. وفي غياب الميزانية، تضطر مؤسسات الدولة إلى الاستمرار في الاعتماد على التمويل المؤقت التقييدي الذي لا يؤثر فقط في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القانونية وبمتطلبات الاندماج، إنما يعوق أيضا استدامتها المالية.

٥٩ - وتشير تصريحات مسؤولين كبار بجمهورية صربسكا إلى أنهم سوف يستمرون في معارضة مقترحات الميزانية، وهي المقترحات التي تكفل تأمين الإيرادات التي تحتاجها مؤسسات الدولة لكي تحتفظ على الأقل بالمستوى ذاته للميزانية وللعمليات الحاصل في

(٢٥) تصريح صحفي لرئيس وزراء جمهورية صربسكا ألكسندر شومبيتش في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١. نقلته وكالة الأنباء الصربية.

(٢٦) تصريحات صحفية لرئيس وزراء جمهورية صربسكا ألكسندر شومبيتش نقلتها عدة جهات منها وكالة أناسا المستقلة للأنباء في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، ووكالة الأنباء الصربية في ٩ أيار/مايو ٢٠١١، وصحيفة بليتش في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢٧) تضمن الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك النص صراحة في مرفقه ٤ على أن يكون البنك المركزي بالبوسنة والهرسك هو السلطة الوحيدة المعنية بإصدار العملة وبالمسؤولية عن السياسة النقدية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، كما نص على أن تتحدد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مسؤولياته. وينص قانون البنك المركزي للبوسنة والهرسك لعام ١٩٩٧ بشكل أكثر تحديدا على أن يكون البنك المركزي مستقلا تماما عن اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا وأي وكالة عامة وأي سلطة أخرى سعيًا لتحقيق أهدافه وأداء مهامه، وتنظم التعديلات الصادرة على القانون في عام ٢٠٠٥ طريقة تخصيص الأرباح الصافية للبنك المركزي، بما في ذلك المدفوعات لميزانية الدولة التي تؤدي على هذا الأساس.

عام ٢٠١٠. كما امتنع مسؤولو الاتحاد حتى الآن عن الموافقة على الحصة التي تطلبها الدولة من المدفوعات الواردة من الحساب الأحادي لميزانية عام ٢٠١٢. وقد أعلن أن حكومة جمهورية صربسكا تعد تقريراً عن الجوانب المالية لعمل مؤسسات البوسنة والهرسك لمناقشته في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وفي ضوء تلك التطورات، ثمة قلق متزايد من أن تتحول الميزانية إلى أداة تستخدم في تحدي مؤسسات الدولة واختصاصاتها. ومن جانبي، أقوم بالنظر في هذه المسألة بكل الجدية تمثيلاً مع الولاية المنوطة بي.

استمرار عرقلة شركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك

٦٠ - استمر الخلاف بين الكيانين بشأن مسائل تتصل بإدارة شركة ترانسكو^(٢٨) - التي لا تزال تعاني من المشكلات المترتبة على محاولتين سابقتين لسلطات جمهورية صربسكا وممثليها في الشركة لحلها من طرف واحد (في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩).

٦١ - وحذرت هيئة تنظيم الكهرباء التابعة للدولة شركة ترانسكو من الجمود المتواصل في اعتماد خطط الاستثمار (منذ عام ٢٠٠٨) وغياب الاستثمار في الشركة رغم مراكمة صناديق الاستثمار التابعة لها أكثر من ٢٠٠ مليون مارك بوسنة. كما حذرت ترانسكو أيضاً من رفضها ربط عملاء جدد بشبكة توزيع الكهرباء ومن الآثار السلبية للدعوى القانونية التي أقامها موظفون بسبب عدم تقييد المدير العام بالنظام الأساسي للشركة والتي دفعت الشركة لتسويتها حتى الآن تعويضات قدرها ١٧,٤ مليون مارك بوسني، وهو ما يعادل نحو ٨٣ في المائة من إجمالي ديون الشركة (٢١ مليون مارك بوسني)^(٢٩). كما أن التعيينات الجديدة في الشركة مجمدة ولا تزال إدارة الشركة بأكملها وأغلب أعضاء مجلس إدارتها ينفذون ولايتهم بصفتهم مصري أعمال (المدير العام منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). ويضاف إلى ذلك أن الشركة لم يعد لديها مجلس لمراجعة الحسابات وهي أمور تؤثر في عمليات عديدة منها مراجعة حسابات الشركة لعام ٢٠١٠، حيث ينص النظام الأساسي لشركة ترانسكو على إجراء مراجعة مستقلة للحسابات في غضون ١٢٠ يوماً من نهاية السنة المالية السابقة (نهاية حزيران/يونيه)، ولم يتم اختيار مراجع الحسابات الذي سيتولى مراجعات عام ٢٠١٠ سوى في نهاية تموز/يوليه ٢٠١١.

(٢٨) أنشئت شركة "ترانسكو" بموجب قانون تأسيس شركة توزيع الطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك، الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٤ بعد الاتفاق المبرم في عام ٢٠٠٣ بين رئيسي وزراء الكيانين استناداً إلى المادة ثالثاً ٥ (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

(٢٩) التقرير المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١ الذي أرسله دوزان مياتوفيتش المدير العام بالنيابة لشركة ترانسكو إلى وزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك.

- ٦٢ - وإضافة إلى ذلك، عاودت التهديدات باتخاذ إجراءات أحادية الجانب الظهور في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حينما أفيد أن حكومة جمهورية صربسكا خلصت إلى استنتاج مؤداه اللجوء إلى إنشاء شركة لتوزيع الكهرباء في جمهورية صربسكا، ما لم يتم حل المشكلات القائمة في شركة ترانسكو بحلول نهاية السنة. ومما يؤسف له أن سلطات جمهورية صربسكا لم تزود مكنتي حتى الآن بنص تلك الاستنتاجات.
- ٦٣ - وعلى الرغم من تلك المشكلات، يستمر تشغيل شبكة توزيع الكهرباء و "تحقق أعمال الشركة نتائج جيدة" (٢٩).

سابعاً - عودة اللاجئين والمشردين

- ٦٤ - استمر تنفيذ استراتيجية المرفق السابع يتسم بالبطء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وثمة احتياج خاص إلى معالجة الظروف المعيشية للمشردين داخليا المتبقين في المراكز الجماعية البالغ عددهم ٦٠٠ ٨ شخصا، وإيجاد حلول دائمة لسكنهم. وهذه المجموعة هي الأشد ضعفا من جملة المشردين داخليا المتبقين والبالغ عددهم ١١٣ ٠٠٠ شخص.
- ٦٥ - وقام مبعوث من مفوضية شؤون اللاجئين، عُيّن في مطلع عام ٢٠١١ للتعامل مع حالة التشريد التي طال أمدها في غرب البلقان، بزيارة البوسنة والهرسك والمنطقة مرات عديدة في عام ٢٠١١ لدعم المساعي التي تبذلها الحكومات من أجل وضع برنامج إقليمي لإيجاد حلول دائمة للفئات الأشد ضعفا. وتضطلع البوسنة والهرسك بدور هام في هذه العملية، حيث تقوم وزارة حقوق الإنسان واللاجئين بدور المنسق الإقليمي. ويمثل العنصر الخاص بالبوسنة والهرسك في البرنامج الإقليمي تكملة لاستراتيجية الملحق السابع المنقحة التي ستعرض في مؤتمر للمانحين يعقد في عام ٢٠١٢. وسيواصل مكتب الممثل السامي دعم الجهود التي يبذلها مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك في سبيل ضمان التنفيذ الكامل للمرفق السابع.

ثامناً - تطوير وسائط الإعلام

- ٦٦ - لم يُحرز أي تقدم على صعيد تطبيق تشريع البث العام الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. بل إنه على العكس من ذلك، ما زالت الإذاعات العامة الثلاث التي تتألف منها شبكة البث العام مختلفة حول نقطة أساسية وهي هيكل نظام الشبكة. وبالتالي، لم يتسن لمجلس محافظي شبكة البث العام اعتماد النظام الأساسي لتأسيس الهيئة المعنية، وهو ضرورة حتمية من أجل التحوّل إلى البث بواسطة الإشارات الأرضية الرقمية، وهي مهمة كانت مؤسسات البوسنة والهرسك تأمل في إنجازها في عام ٢٠١٢. ولم تعيّن الجمعية

البرلمانية للبوسنة والهرسك محافظين جدد لشبكة البث العام على الرغم من انتهاء ولاية عدد من المحافظين الحاليين. وما زالت هيئة تنظيم الاتصالات تدار بواسطة مدير عام مؤقت ومجلس ذي ولاية منتهية. ويتنقص هذا الوضع من مصداقية الهيئة ويؤثر على عملها.

٦٧ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، زاد عدد الاعتداءات التي استهدفت وسائل الإعلام بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٠. وقام "خط مساعدة الإعلام الحر"، وهو جهاز خدمي يعمل تحت مظلة نقابة صحفيي البوسنة والهرسك، بتسجيل ٤٢ حالة تهديد وممارسة ضغط واعتداء بدني ورفض تقديم معلومات ومضايقة، إلى جانب حالة واحدة للتهديد بالقتل.

تاسعا - موستار

٦٨ - ما زالت سلطات موستار، التي انتُخبت عام ٢٠٠٨، تناضل من أجل البناء على التقدم الذي أحرز على صعيد إدماج المدينة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ بمساعدة مكتب الممثل السامي. وأخيرا، وبعد تأخر طويل، دخل حكم صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يقضي بإجراء تغييرات محدودة في النظام الانتخابي لموستار حيّز النفاذ في ١٦ حزيران/يونيه. وتنتهي المهلة التي أعطيت للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاعتماد التغييرات التي يلزم إجراؤها في قانون انتخابات البوسنة والهرسك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ولم يحرز أي تقدم على صعيد هذه المسألة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيعمل مكنتي على تسهيل التوصل إلى اتفاق خلال الأشهر القادمة.

عاشرا - إصلاح الدفاع

٦٩ - في ١٩ أيار/مايو، قدم رئيس فريق التنسيق بين البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي اقتراحا لنظر فريق التنسيق بشأن المواقع المحددة التي سيجري فيها تملك وتسجيل الممتلكات الدفاعية الثابتة نيابة عن البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن قانون الدفاع في البوسنة والهرسك لا يلزم بنقل ملكية الممتلكات الدفاعية في المواقع غير المحددة إلى السلطات البلدية، فإن هذا الاقتراح يمثل محاولة لتأكيد التزام البوسنة والهرسك باستيفاء جميع شروط تفعيل خطة عمل الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من هذا المقترح، لم تحدث في هذا الخصوص أي نقلة نوعية، ولا تزال مسؤولية التحرك تقع في المقام الأول على عاتق مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومات الكيانات.

٧٠ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قام كل من سفارة الولايات المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب من مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ووزير الأمن بالبوسنة والهرسك، بالتوقيع المشترك على مجموعة من التوصيات لتحسين نظام

تصدير الأسلحة وإحالة التوصيات إلى وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بالبوسنة والهرسك^(٣٠). وفي ١١ أيار/مايو، اتفق مجلس الوزراء على تأييد إدخال إضافة على التوجيه المتعلق بشروط وإجراءات إصدار تراخيص التبادل التجاري الخارجي للسلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لأمن البوسنة والهرسك^(٣١).

٧١ - ومنذ ذلك الوقت، انتهى وزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بالبوسنة والهرسك من إدخال الإضافة على قانون مراقبة التبادل التجاري الخارجي للسلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لأمن البوسنة والهرسك. وعليه لم يعد الحظر المفروض من مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على تصدير الأسلحة قائما.

حادي عشر - إصلاح الاستخبارات

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت وكالة الاستخبارات والأمن بالبوسنة والهرسك لضغوط شديدة من جانب الجمهور في عدد من المناسبات.

٧٣ - ومما يثير القلق كذلك أن حكومة جمهورية صربسكا قرّرت في جلستها المعقودة في ١٨ آب/أغسطس البدء في صياغة مشروع قانون جمهورية صربسكا لحماية البيانات السرية. وبموجب قانون البوسنة والهرسك لحماية البيانات السرية، تدخل صلاحية حماية البيانات السرية حصرا في مسؤولية دولة البوسنة والهرسك. ومن الصعب على سلطات أي كيان أن تحاول إخضاع هذا المجال لضوابطها التنظيمية دون حدوث تضارب مع قانون الدولة ومع مؤسسات الدولة المنوط بها الإشراف على تطبيق القانون على صعيد الدولة بأسرها.

٧٤ - وفي ٢٥ آب/أغسطس و ١٤ أيلول/سبتمبر، اعتمد كل من مجلس النواب ومجلس الشعوب بالبوسنة والهرسك، على التوالي، المنهاج السنوي لسياسات الاستخبارات والأمن لعام ٢٠١١. ومنهاج السياسات عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يلزم اتباعها لكي تخطط وكالة الاستخبارات والأمن وتنفذ وتنجز بفعالية المهام المكلفة بها قانونا. وتمثل

(٣٠) جدير بالذكر أن مجلس رئاسة البوسنة والهرسك أصدر في ١٧ آذار/مارس قرارا دعا فيه إلى تنقيح المعيار المطبق في نظام إصدار تراخيص تصدير الأسلحة والذخائر في البوسنة والهرسك بعد اشتباه (غير مؤكد) بحدوث تصدير للأسلحة إلى متلقين مشكوك في مشروعيتهم. وأدى هذا فعليا إلى توقف جميع أنشطة تصدير الأسلحة والذخائر من البوسنة والهرسك.

(٣١) تُلزم بالإضافة وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بالبوسنة والهرسك بأن تطلب من وكالة الاستخبارات والأمن بالبوسنة والهرسك إجراء مراجعات أمنية لأطراف الصفقات قبل الموافقة على التصدير. وطلب مجلس الوزراء كذلك زيادة وثافة التعاون بين المؤسسات التي تقوم بأدوار في الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية للأسلحة والمعدات العسكرية كما طالب بتوفير التدريب الملائم لموظفي الخدمة المدنية المعنيين وللعاملين في هذه الصناعة.

هذه أول وثيقة من نوعها يتم تحريرها بنجاح من خلال السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ إنشاء الوكالة في عام ٢٠٠٤.

ثاني عشر - القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٧٥ - استمرت القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في مساعدة مكتب الممثل السامي ومنظمات دولية أخرى على الاضطلاع بولاياتها. وتجري الاستعدادات للإبقاء على الوجود التنفيذي للقوة إلى ما بعد عام ٢٠١١. وإني أرى أنه من المهم أن يظل هناك وجود عسكري تنفيذي بتكليف من الأمم المتحدة.

ثالث عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٧٦ - واصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي دعم تطوير قدرات وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وواصلت البعثة عملها لإضفاء الاتساق في الإطار القانوني للشرطة ودعمت مواصلة تنفيذ قوانين إصلاح الشرطة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من خلال تقديم الإرشاد إلى مديرية التنسيق الشرطي. وتنتهي الولاية الحالية لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أجرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استعراضا بخصوص مستقبل البعثة، وستتخذ قرارها في حريف ٢٠١١ بشأن الطريقة التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يواصل بها دعمه لقطاعي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في البوسنة والهرسك على أفضل وجه.

رابع عشر - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٧٧ - خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس، واصلت الاضطلاع، في إطار دوري كممثل خاص للاتحاد الأوروبي، بمهمة التنسيق بين مختلف بعثات الاتحاد الأوروبي الموجودة على الأرض. وفي إطار ولايتي كممثل خاص للاتحاد الأوروبي، أسديت المشورة فيما يتعلق بالشؤون السياسية المحلية إلى كل من القوة العسكرية وبعثة الشرطة التابعتين للاتحاد الأوروبي. واتسم التعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بكثافته، كما أنني سلّمت ولايتي كممثل خاص للاتحاد الأوروبي في ١ أيلول/سبتمبر إلى بيتر سورنسن، الرئيس الجديد لوفد الاتحاد الأوروبي والممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي.

خامس عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٧٨ - التقت بي الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه. وأعرب المجلس مجددا عن قلقه إزاء الحالة السياسية في البلد، وإزاء عدم تعيين حكومة للدولة واستمرار التقاعس عن بلوغ المتبقي من الغايات والأحوال التي يتعين استيفائها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. وقد حُدد يوما ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر موعدا مبدئيا لعقد الاجتماع المقبل.

٧٩ - ونتيجة لفصل منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي عن مكتب الممثل السامي، انتقل إلى مكتب الممثل الخاص ٢٦ موظفا من الكوادر القيمة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، خُفّض حجم الميزانية العامة لمكتب الممثل السامي لسنة الميزانية الحالية، وهو تاسع تخفيض في غضون السنوات العشر الأخيرة.

سادس عشر - جدول الإبلاغ

٨٠ - عملا بمقترحات سلفي الداعية إلى تقديم تقارير دورية لرفعها إلى مجلس الأمن عملا بقرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه سادس تقاريري الدورية. وإذا احتاج الأمين العام أو أي من أعضاء مجلس الأمن معلومات في أي وقت آخر، فإنني مستعد لتقديم استكمال خطّي إضافي للتقرير. ومن المقرر أن أقوم برفع تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٢.